نص البيان الختامي الصادر عن الـــــــــــــــــــــــــ

المؤتمر يطالب بتشريع خاص يُجـــــــــــــــــ

■ اختتمت الأربعاء بصنعاء أعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام، والتي رأسها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، بصدور بيان ختامي تضمَّن جملة من القرارات والتوصيات في المجالات السياسية والتنظيمية والجماهيرية والاعلامية والثقافية والاقتصادية والتنموية والخدمية.. إضافة إلى أبرز التوجهات حول التعديلات على النظام الداخلي وقرارات وتوصيات في مجال السياسة الخارجية وغير ذلك من القضايا الوطنية والتنظيمية المهمة.. «الميثاق» تنشر نص البيان الختامي نظراً لأهميته:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه العزيز

«وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ»

والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين.

في ظل مناخ وطني وحدوي محصن ضد كل التشويهات والاختراقات وإرادة يمنية أبية مؤمنة وحكيمة قادرة على التصدي والتغلب على كل التحديات، وفي أجواء ديمقراطية مفعمة بالثقة الغالية بالوطن الخالد وبالشعب المجاهد وما يمتلكانه من القدرات والطاقات وتعاظم الإيمان بقوة الوحدة الوطنية وتواصل المسيرة الخيِّرة والمباركة للجمهورية اليمنية وتنامي الشعور الصادق بالمسئولية التاريخية لدى أعضاء المؤتمر الشعبي العام في الطليعة السياسية في الوطن اليمني الناهض ويتحملها مع الشعب وقائده بكل الشجاعة والاقتدار..

انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر - حفظه الله- وتحت شعار: «معاً من أجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية» في الفترة (٥-٦) مايو ٢٠٠٩م، والذي حضره (٦٣٠٠) قيادي وقيادية من أعضاء المؤتمر الشعبي من مختلف محافظات الجمهورية، وبحضور العديد من ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية، والشخصيات الاجتماعية، وقيادات منظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في بلادنا في جلسة الافتتاح الذي القيت فيه العديد من الكلمات السياسية المهمة، واصل بعدها المؤتمر العام السابع في دورته الاعتيادية الثانية والذي يأتي امتداداً لمسيرة المؤتمر لأكثر من ربع قرن على درب الديمقراطية وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

حيث تكتسب هذه الدورة أهمية خاصة من حيث تزامن انعقادها مع ذكرى السابع والعشرين من أبريل يوم الديمقراطية اليمنية، والذي يمثل نقلة نوعية في حياتنا السياسية، كما أن انعقاد هذه الدورة في شهر مايو يجسد لنا الإنجاز الأروع في المسيرة الوطنية وهو تحقيق أمل وحلم شعبنا في إعادة تحقيق وحدته المباركة، واستعادة بنيانه الواحد علي يد الزعيم الوحدوي فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، والتي كانت حلماً فغدت حقيقةً جسدت حلم الوطن التاريخي الكبير الذي ظل يراود اليمنيين في فترات تمزقهم الطويلة التي عملت على تكريسها الإمامة الكهنوتية الظالمة بمؤازرة الاستعمار السلاطيني البغيض.

وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الثانية كلمة مهمة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، تطرقت إلى مجمل التطورات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها الأوضاع في بعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية ومحافظة صعدة، وأكد فخامته على أهمية الاصطفاف الوطني الواسع لمجابهة كافة التحديات ومواجهة الأعمال الخارجة على الدستور والقانون، والضارة بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، ومحاصرة ثقافة الكراهية والبغضاء وكافة النعرات العنصرية والمناطقية والشطرية وحشد الجهود الوطنية في معركة البناء والتنمية، مؤكداً أن الوحدة محمية بإرادة الله وكل الشرفاء والمخلصين من أبناء الوطن، وهي راسخة رسوخ الجبال لأنها قدر ومصير شعبنا وعنوان عزته وكرامته وقوته ومستقبل أجياله.

كما أكد على أهمية إشاعة قيم الحوار لحل القضايا الوطنية وعلى أساس الالتزام بالثوابت الوطنية، مؤكداً على ضرورة تجنيب الوطن العنف وإراقة الدماء والاستفادة من دروس الماضي وعبر حل الخلافات والمشاكل في إطار المؤسسات الدستورية واحترام الدستور والقانون وتحت سقف الوحدة والثورة والجمهورية والحرية والديمقراطية.

وإذ يقدر المؤتمر الشعبي العام لرئيسه كلمته الوطنية المضيئة، وما احتوته من توجهات وطنية صادقة مضامين بارزة، تلقي الضوء على أبعاد المسيرة الوطنية في مرحلتها الراهنة، وحجم الصعوبات والتحديات التي تواجه بلادنا في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم، وانعكاساتها على اليمن والأمتين العربية والإسلامية، وما يتطلبه الأمر من حشد الطاقات، وتضافر الجهود، وانتهاج سياسة مدروسة قادرة على استيعاب متطلبات النهوض، ومواكبة المستجدات والتطورات في مختلف المجالات، والتوجهات الوطنية التي يجب على المؤتمر الشعبي العام والأحزاب السياسية والمستقلين ومنظمات المجتمع المدني استيعابها وتفهمها، والسير على منوالها، لما تتسم به من اتساع الرؤية، وموضوعية النظرة، وسلامة الفكر، ومصداقية التوجه لحل المشكلات والقضايا الحياتية الراهنة من منظور وطني؛ أثبت في كل المواقف حكمته ورؤيته الثاقبة في تحقيق الأهداف الوطنية السامية والانطلاق صوب مستقبل أفضل..

لذا يعتبر أعضاء المؤتمر العام كلمتي الأخ الرئيس في جلستي الافتتاح والاختتام لهذا المؤتمر وثيقتين وطنيتين مهمتين من وثائق وأدبيات المؤتمر العام، باعتبارهما نبراساً مضيئاً، تجسدان المعاني الوطنية والطموحات الشعبية، محددتين الوسائل المحققة لكل الآمال والتطلعات، كما تمثل المؤتمر العام كل ما ورد في هاتين الكلمتين من توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية، ويدعو مختلف تكوينات المؤتمر، وكافة الأعضاء إلى الوقوف أمامها، ودراستها دراسة عميقة، واستلهام مفردات مضامينها وتمثلها في نشاطاتهم المستقبلية.

كما يؤكد المؤتمر موافقته على تقرير الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام وما تضمنه من تشخيص لواقع المشهد الوطني السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتنموي، مستعرضاً أنشطة اللجنة الدائمة وتكويناتها، والهيئات الوزارية والنيابية والشورية على صعيد الحياة التنظيمية، والتنفيذية بين دورتي الانعقاد، والعلاقة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، كما تناول التقرير الرؤى والتوجهات المستقبلية لعمل ونشاط عمل المؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة المقبلة، ورؤية وتوجهات المؤتمر لإصلاحات السياسية والانتخابية، والحوار السياسي والعمل التنظيمي كما استمع المؤتمر إلى الكلمة الشاملة التي ألقاها الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر الشعبي العام التي قدم فيها شرحاً واضحاً للإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة في عملها خلال الفترة الماضية في تنفيذ البرنامج الرئاسي وبرنامجها الحكومي وتصديها لمعالجة العديد من القضايا التنفيذية والاقتصادية... كما تم استعراض تقرير هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي؛ الذي تضمن تقييماً لأداء التكوينات، واقتراحاً للمعالجات، وترسيخ القيم التنظيمية، بما يكفل تحسين الأداء المؤتمري في شتى المجالات وقد تم خلال جلسة العمل الأولى انتخاب عدد (١١) لجنة منبثقة عن المؤتمر وهي:

- لجنة سكرتارية الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع.
- اللجنة التنظيمية
- اللجنة السياسية
- اللجنة الإعلامية
- اللجنة الاقتصادية والتعليمية والخدمية
- لجنة المرأة
- لجنة الدوائر النوعية ومعهد الميثاق
- لجنة الهيئات التنظيمية القيادية
- لجنة الرؤى المستقبلية
- لجنة التعديلات على النظام الداخلي
- لجنة صياغة البيان الختامي

وخلال اليومين الماضيين واصلت اللجان أعمالها وخرجت بنتائج مهمة اطلع عليها المؤتمر وأقر الأخذ بها وقد تم تثبيت العناصر الأساسية منها في القرارات والتوصيات المتضمنة في هذا البيان.

ولقد اتسمت كافة أعمال هذه الدورة بالحرية الكاملة في طرح القضايا، والصراحة والشفافية في التعبير عن الآراء والأفكار أثناء المناقشات، وقد ساعد ذلك على التعرف على قضايا الحاضر والمستقبل بكل أبعادها من خلال ملامسة الواقع بصراحة مطلقة من غير تهوين او تهويل وممارسة نقد الذات بشفافية وموضوعية للتعرف على جوانب القصور قبل الإنجازات وأكدت الآراء والملاحظات التي حفلت بها النقاشات على سيادة روح تغليب المصالح الوطنية على ما عداها والدعوة الجادة والصادقة للوقوف أمام التحديات الداخلية والخارجية بإرادة ومسؤولية وثبات بهدف التغلب عليها ومواصلة العمل الدؤوب على استكمال تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي للمؤتمر الشعبي العام وتحقيق الاصطفاف الوطني الواسع وإفساح المجال لكل العناصر الوطنية في كافة التنظيمات السياسية والأحزاب، للتفاعل مع آمال وطموحات شعبنا، والانضواء في مسيرة العمل الوطني بتجرد وبغير أنانية، بعيداً عن الرؤى الحزبية والمناطقية الضيقة ومن خلال التمسك بنهج الحوار سبيلاً لمعالجة كافة القضايا الوطنية وإيجاد الحلول الناجعة لها.

وفي ضوء ما أثمرته كل المناقشات، وما أثير من آراء وأبداه الأعضاء المشاركون خلال الحوار الديمقراطي؛ خرج المؤتمرون في ختام الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع بالقرارات والتوصيات التالية:

برنامج زمني محدد للحوار حول التعديلات الدستورية والقانونية

المؤتمريدين كل الدعوات التشطيرية الخارجة عن الاجماع والقانون والدستور

برنامج الرئيس يمثل التزاماً للمؤتمر الشعبي وحكومته

أولاً: في المجال السياسي:

١) ثمن المؤتمر العام السابع عالياً ما ورد في كلمتي فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام واعتبرهما وثيقة مهمة من وثائق الدورة، وأكد على أهمية العمل من خلالهما، وتجسيد مضامينهما في مختلف المجالات.

٢) يؤكد المؤتمر العام على مواصلة نهج الحوار وتعزيز أواصر الثقة بين أطراف العمل السياسي على ساحة العمل الوطني في إطار الالتزام بالثوابت الوطنية، والعمل معاً على تحقيق آمال الشعب وطموحاته بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة، التي تحفز أصحابها على إغفال المنجزات والتهوين من الإيجابيات، في حين تعمل على تضخيم وتهويل السلبيات، مؤكداً في هذا الصدد بأن مبدأ الحوار كافضل وسيلة لحل كل التباينات والخلافات والوصول إلى توافق وطني حولها يتطلب من الأحزاب السياسية على الساحة اليمنية أن تتصف بنفس الموقف المسئول الذي أبداه فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وأن يكون الحوار تحت مظلة المؤسسات الدستورية.

٣) يشيد المؤتمر العام بالانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م والتي شكلت إضافة نوعية إلى التجربة الديمقراطية التعددية من خلال شفافية الإجراءات وحرية التنافس التي كانت محل تقدير وإشادة المراقبين المحليين والدوليين واعتبرت نموذجا ديمقراطيا، وثمن المؤتمر الثقة الكبيرة التي أولاها الشعب اليمني مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية، فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ولمرشحيه في المجالس المحلية، مقدرا ما حققته قيادته الحكيمة من منجزات وطنية كبرى وفي مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن، ورعاية الديمقراطية، وتحقيق التنمية الشاملة والأمن والاستقرار.

٤) يؤمن المؤتمر الشعبي العام بحق الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تتعدد رؤاها وخياراتها كحق كفله نظامنا الديمقراطي، مما يتيح مساحة واسعة لحرية الرأي، بعيداً عن المهاترات وإطلاق الأكاذيب والشائعات بهدف المناكفات، والتي لا تتناسب مع مبدأ الولاء الوطني، واحترام الثوابت الوطنية، وهي ثوابت مقدسة نجح شعبنا في تحقيقها بتضحيات جسيمة، والتي لا يجوز المساس بها باي حال من الأحوال.

٥-يقدر المؤتمر العام تقديراً عالياً توافق المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب اللقاء المشترك على تغليب المصلحة الوطنية العليا، فيما يخص تمديد فترة مجلس النواب، وتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين، ولذا فإنه يشيد بسلامة وشرعية الإجراءات الدستورية التي اتخذها مجلس النواب بهذا الشان ويشدد على ضرورة استثمار المدة الزمنية التي أتاحتها مسالة تأجيل الانتخابات، لمزيد من الحوار والتفاعل والفهم المتبادل بين كافة القوى السياسية على أهمية إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وشفافة تضمنها تجربتنا الديمقراطية الرائدة وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر العام على ما يأتي:

أ- وضع برنامج زمني محدد للحوار حول التعديلات الدستورية والقانونية بكل ما تتضمنه من إصلاحات وفي مقدمتها تطوير النظام السياسي، والنظام الانتخابي، وتطوير تشريعات الحكم المحلي واسع الصلاحيات، فضلا عن المزيد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وتطوير السلطة التشريعية من خلال الأخذ بمبدأ الثنائية البرلمانية، وبما يحقق تضافر الجهود وإيجاد نوع من التوازن والتوافق والتكامل في العمل التشريعي.

ب- تبنّي نهج سياسي وطني، ووضع خطط تفصيلية مدروسة لمسارات العمل الوطني، تصب فيها كل الطاقات، واعتبار التنافس في مجال خدمة الوطن هو المحك الرئيسي للعمل الحزبي الذي يحظى بثقة الجماهير وتفاعلها.

جـ- التسامي فوق الخلافات وتجاوز الرؤى الحزبية الضيقة التي تستهدف إضاعة الجهود الوطنية والطاقات الخلاقة في متاهات الخلافات والجدل العقيم واختلاق الأكاذيب التي لا تفيد التجربة الديمقراطية بل تؤثر سلباً على مسيرتها، والنظر إلى الخلافات الحزبية في إطارها المحدود باعتبارها ظاهرة طبيعية يجب محاصرتها وعدم التوسع فيها وتحجيم آثارها ووضعها في نطاقها الصحيح ومعالجة أي خلاف في إطار المؤسسات الدستورية والاحتكام لمرجعية الدستور والقوانين النافذة.

د-التأكيد على استمرار النهج الديمقراطي والعمل على حمايته والدفاع عنه للارتقاء بالحياة السياسية، وتوسيع المشاركة الشعبية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، والدفاع عن الحريات العامة وحقوق المواطنة التي تقوم على أساس من الإخاء والحرية والعدل والمساواة، واحترام قيم الحرية والعدالة والمساواة في إطار الدستور والقوانين النافذة.

هـ- وضع التحديات التي يواجهها الوطن في دائرة الضوء أمام الأحزاب والمواطنين كافة؛ ليكون الجميع على بصيرة وعلم من الأحداث الجارية بوقائعها الصحيحة دون تهوين أو تهويل، والعمل الجاد على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها وقهرها.

٥- يؤكد المؤتمر على أهمية وضوح الرؤية بمتطلبات المرحلة الراهنة التي يجتازها الوطن، وما تفرضه من تحديات داخلية وخارجية، ويدعو كافة القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وكل أبناء الوطن إلى اصطفاف وطني واسع للدفاع عن منجزات الوطن وثوابته المبدئية وفي مقدمتها الوحدة العظيمة، والالتفاف حول المصالح الوطنية العليا.

٦- يشدد المؤتمر على أهمية الإعداد الجيد للانتخابات النيابية القادمة، وتطوير آلية اختيار مرشحي المؤتمر الشعبي العام، ودعمهم جماهيرياً والحرص على نبذ الممارسات الخاطئة التي قد يلجأ إليها البعض لتزييف إرادة الناخبين أو التأثير عليهم لكسب أصواتهم بطرق ملتوية وأساليب غير مشروعة، واعتبار ذلك تشويهاً للتجربة الديمقراطية التي شهد العالم بسلامتها ونضجها وفاعليتها.

٧- يشيد المؤتمر العام بتجربة المجالس المحلية ويدعو الحكومة إلى تطويرها وصولاً إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وبما يعزز من نجاحاته في إدارة كافة شؤون المجتمع المحلي، كما يثمن المؤتمر توجهات الحكومة لعقد مؤتمرات السلطة المحلية على مستوى أمانة العاصمة وكافة المحافظات، ويدعو المؤتمر المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية وكافة أعضاء المؤتمر، للاستعداد الجيد لهذه المؤتمرات والتعبير المتميز عن هموم ومشاكل وطموحات المواطنين للتغلب على كافة معوقات العمل التنموي في كل المجالات وان تكون هذه المؤتمرات فرصة لتقييم الأداء بهدف تطويره وتحسينه والارتقاء به إلى الأفضل.

٨- يشيد المؤتمر بالدور الوطني والبطولي الذي تنهض به القوات المسلحة والأمن في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وصيانة مكتسباته وسيادته ويؤكد على الاهتمام بمنتسبي هذه المؤسسة الوطنية الكبرى والارتقاء بمستواهم معيشياً وعسكرياً ومواصلة تعزيز القوة الدفاعية والأمنية لبلادنا لتكون دائماً قادرة على تحقيق مهامها، وتفعيل مشاركتها في التنمية والبناء النهضوي الشامل إلى جانب دورها الأساسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار، باعتبارها المؤسسة الوطنية الوحدوية الكبرى.

٩- يشيد المؤتمر بما تبذله الدولة من جهود في مكافحة ظاهرة الإرهاب التي يعاني منها العالم والمنطقة العربية ومنها بلادنا، وما يبذل في سبيل مواجهتها، حماية للاقتصاد وللمكتسبات الوطنية وحماية لأرواح الأبرياء الذين تستهدفهم قوى الظلام والتطرف والإرهاب.

١٠- يشيد المؤتمر العام بمواقف فخامة الأخ رئيس الجمهورية، في معالجة أحداث الفتنة والإرهاب في بعض مناطق محافظة صعدة، ويدعو الحكومة إلى استمرار جهودها الهادفة إلى إعادة الإعمار في المحافظة، وتعزيز الأمن والاستقرار فيها.

١١- يدين المؤتمر كل ما تقوم به العناصر الخارجة على الدستور والقانون في بعض المناطق من المحافظات الجنوبية والشرقية وفي محافظة صعدة من أعمال تخريبية ومن تحريض مناطقي، ونشر لثقافة الكراهية والبغضاء في المجتمع، وممارسة أعمال الشغب والعنف، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، وإثارة الفتن، وقطع الطرقات، وإقلاق السكينة العامة والمساس بالوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ومحاولة النيل من مكاسب الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر)، ويطالب المؤتمر مجلس النواب بالعمل على سرعة انجاز تشريع خاص يتضمن تجريم كافة الأعمال الخارجة على الوحدة والتصرفات المعادية للوحدة الوطنية.

ثانياً: في المجال التنظيمي والجماهيري:

١- اطّلع المؤتمر العام السابع على تقرير اللجنة الدائمة الرئيسية المقدم من الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام- الأمين العام وأقره واعتبره وثيقة تنظيمية مهمة من وثائق نشاط ما بين دورتي الانعقاد مع الأخذ بالملاحظات التي وردت في مناقشات المؤتمر، وأشاد بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة وكافة التكوينات التنظيمية القيادية والقاعدية، كما أكد أعضاء المؤتمر العام على أهمية الرؤى المستقبلية التي قدمت في نهاية التقرير، وأوصى المؤتمرون بإثرائها وتطبيق مفرداتها في

المؤتمر يوصي بإعادة هيكلة الأمانة العامة.. وتوطيد علاقة الفروع واللجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات مع الجماهير والمنظمات المدنية

إصلاح قطاع الكهرباء.. ووضع معالجات لمشاكل المياه والبيئة والصرف الصحي